الصيغة المعدلة لتقرير
متابعة تنفيذ خطة العمل الصادرة عن
مؤتمر القمة العالمي للأغذية

القسم الأول – المعلومات الأساسية :

* **اسم البلد :** الجمهورية العربية السورية
* **اسم المؤسسة :** وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي
* **جهة الاتصال :** مديرية التعاون الدولي

أ- الاسم والوظيفة الرسمية .

ب-الهـــاتف : ٢٢١٣٦١٣-٢٢٢٠٧٥٥ البريد الإلكتروني :agre-min@mail-sy

الفاكس:٢٢٤٤٠٧٨-٢٢٤٤٠٢٣

* **الترتيبات المؤسسية الموضوعة لمتابعة خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.**

- يتم متابعة التوصيات المنبثقة عن اجتماعات مؤتمر القمة العالمي للأغذية بمراقبة ومتابعة الوضع الغذائي للسكان ومكافحة الجوع والقضاء على حالات نقص وسوء التغذية وذلك من خلال تشكيل العديد من اللجان الفنية والمسؤولة عن إنتاج الغذاء أو متابعة توزيعه واستهلاكه ورصد حالات التغذية بشكل عام.

مع الإشارة إلى أنه يتم تنفيذ العديد من المشاريع وفق برامج محددة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتمويل من عدد من الجهات الدولية الرسمية المانحة وجميعها تعني ببرامج الأمن الغذائي للطبقات الفقيرة من الشعب (مثل مشروع إنشاء نظام لخرائط انعدام الأمن الغذائي).

القسم الثاني : قضايا الأمن الغذائي ذات الأولوية :

حالة الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية.

- قدر عدد السكان في الجمهورية العربية السورية في منتصف عام ٢٠٠٣ ما مجموعه /١٧٥٥٠/ ألف نسمة وقدر معدل النمو السنوي للسكان بـ ٢,٤٥ % ويقدر أن يصل عدد السكان خلال عام ٢٠١٠ وفق هذا المعدل إلى /٢٠٨٦١/ ألف نسمة.
- تعتبر سورية من الدول متوسطة الحالة الغذائية وبحاجة لتأمين الغذاء الكافي والمتوازن للعديد من فئات الشعب وخاصة السكان الريفيين وسكان البادية (البدو) وللأعداد المتزايدة من السكان .
- تعتبر الحالة التغذوية للشعب السوري متوسطة بشكل عام وذلك قياساً إلى بعض الدول الأخرى وقد بلغ متوسط نصيب الفرد ما مجموعه /٣٠٤٣/ سعرة حرارية / يوم تشكل /٨٦,٦ % منها من المصادر النباتية والباقية ١٣,٢ % من مصادر المنتجات الحيوانية.

أما معدل استهلاك الفرد من البروتين فيبلغ /٧٤,٤ غ / يوم منها ٥٣,٧ غرام يوم من مصادر نباتية و/٢٠,٤ غ / يوم من مصادر حيوانية ويبلغ معدل استهلاك الفرد من الدهون ما مجموعه ١٠٣,١ غ / يوم منها ٧١,٦ غ / يوم من مصادر نباتية و ٣١,٥ غ / يوم من مصادر حيوانية.

علماً أن الرواتب الغذائية المذكورة سابقاً هي متوسط عام يتضمن اختلافات كبيرة من شرائح اجتماعية ومناطق مختلفة من سورية ، كما أنها تبين بعض الخلل في التوازن في تأمينها من مصادرها النباتية والحيوانية.

وتشير هذه الأرقام إلى أهمية وضرورة إيلاء مشاريع الإنتاج الحيواني المختلفة الاهتمام اللازم لزيادة مخرجاتها من هذه المنتجات سواء لتغطية الفرق الكبير في نسبة البروتين الحيواني المتاح للاستهلاك حالياً أو لتغطية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان مستقبلاً.

إن حالات الفقر المدقع لا تظهر بشكل حاد في سورية وتبدو الصورة مقبولة بشكلها العام مقارنة مع الدول النامية الأخرى.

وتعاني عدة مجموعات من السكان من بعض المخاطر في أمنها الغذائي وخاصة خلال سنوات الجفاف وبشكل خاص في البادية والمناطق الحدية الهامشية أو الجبلية المرتفعة أو الفلاحين الذين لا يملكون أراض أو الحائزين لمساحات صغيرة في المناطق المروية وكذلك ضواحي المدن الكبرى لا سيما دمشق وحلب واللاذقية....

وتشير الجداول الخاصة بإنتاج الحاصلات الزراعية إلى الاكتفاء الذاتي وخاصة (القمح – الحبوب البقولية – الدرنات – الخضار والفواكه) مع توفر فائض بسيط عن حاجة الاستهلاك المحلي يمكن تصديره مثل (الحمضيات والتفاح – البندورة – الزيتون – زيت الزيتون).

تستورد الجمهورية العربية السورية كامل احتياجاتها من مادة الرز كما تستورد حوالي ٦٤-٧٠ % من احتياجاتها من السكر.

مع الإشارة إلى عدم كفاية منتجات الثروة الحيوانية سواء من اللحم الأحمر أو الحليب لتغطية كامل احتياجات السكان من هذه المنتجات وفق المعايير العالمية لمعدلات التغذية الموصى بها من قبل خبراء الغذاء والتغذية.

و***في مجال إنتاج الأعلاف*** تشير الدراسات إلى أن مقدار الفجوة العلفية تقدر بحدود ٥٠ % وتبلغ مستوردات القطر من الذرة الصفراء لزوم احتياجات الدواجن حوالي /٥٠٠ – ٨٠٠/ ألف طن سنوياً إضافة لكسبة فول الصويا والإضافات العلفية الأخرى.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الزراعي قد اعتمد قبل منتصف فترة الثمانينات على التخطيط المركزي واعتباراً من الخطة الخمسية السادسة ١٩٨٦ – ١٩٩٠ تم بدء التوجه بشكل تدريجي نحو التخطيط التأشيري وتم اعتماد منهاج المشاركة والتخطيط اللامركزي للإنتاج الزراعي والذي يهدف إلى تامين الاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان وذلك بإقامة المشاريع الزراعية وزيادة المساحات المروية وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وخاصة المياه عن طريق التحول إلى طرق الري الحديثة وإنتاج سلع زراعية نظيفة تعتمد على المكافحة الحيوية والمتكاملة للآفات .... إضافة لإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تشجع على الاستثمار عموما وفي القطاع الزراعي بشكل خاص .

شـــهدت الجمهورية العربية السورية خلال العقود الماضية نموا" اقتصاديا" جيدا" تجاوز الـــ ٤ % وهذا المعدل يعتبر من المعدلات الجيدة مقارنة بالعديد من دول العالم النامي .

ـــ يساهم القطاع الزراعي بنسبة كبيرة في الاقتصاد السوري ويحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة والتعدين حيث يساهم بنحو ٢٣ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة .

ـــ يعتبر هذا القطاع المصدر الأساسي لتوفير الغذاء للسكان ومن كافة المجموعات الغذائية النباتية والحيوانية عدا بعض الأنواع التي لا يمكن إنتاجها محليا" أو التوسع بزراعتها لعدم توفر البيئة المناسبة لها كالرز والسكر والشاي والبن .

ـــ تعتبر الجمهورية العربية السورية من الدول الزراعية الذي يتوفر لديها ميزات نسبية بيئية وإقليمية لإنتاج بعض أنواع المنتجات الزراعية .

ـــ حققت برامج سياسة التنمية الزراعية المعتمدة في الجمهورية العربية السورية مزيدا" من الإنتاج الزراعي ونقلت الميزان التجاري الزراعي من الاستيراد إلى الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الغذائية وتوفر فائض متاح من بعض المنتجات جاهز للتصدير .

الآفاق العامة لاستراتيجية الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية :

- زيادة القدرة على توفير الاحتياجات الغذائية ، وذلك من خلال :
  - ـــ تنمية الإنتاج من سلع الغذاء الرئيسية ذات القدرة التنافسية .
  - ـــ تنمية القدرة على تصريف نواتج عمليات الاستثمار الزراعي من خلال الارتقاء بخدمات التسويق الزراعي ، وزيادة القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية .
- زيادة قدرة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل في تأمين احتياجاتها الغذائية .
- زيادة معدلات الاستقرار السعري في أسواق الغذاء .
- الارتقاء بمستويات جودة سلع الغذاء المتداولة .

القسم الثالث ــ الإجراءات الموصى بها لكل التزام والتدابير المتخذة

الالتزام الأول :
السياسات المتبعة لتهيئة بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية

أ- تعزيز النظم السياسية الديموقراطية والمشاركة على القاعدة العريضة:

تركز التشريعات في سورية على أن الإنسان هو هدف التنمية وغايتها وتضمن حرية التعبير عن الرأي في ظل سيادة القانون. كمايضمن دستور البلاد سيادة القانون وضمان الحقوق لجميع السكان دون تفرقة في العرق والجنس والدين وغيرها.

وتنتهج سوريا ومنذ أمد بعيد مبدأ التعددية السياسية من خلال الجبهة الوطنية التقدمية في البلاد، كما انه أصبح لمؤسسات المجتمع المدني نشاط أوسع في هذا المجال.

وفي هذا السياق وضمن إجراءات التحديث والتطوير الحالية في سورية، أعطي دور أكثر للتعبير عن الرأي والسماح بإصدار صحف خاصة تعبر عن آراء الفئات السياسية وخوض الانتخابات على كافة المستويات مما وفر لها الاستقرار الداخلي.

ب- تحسين أوضاع حقوق الإنسان:

التزمت سورية ومنذ البداية بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والديمقراطية ووفرت له إطاراً قانونياً واضحاً من خلال مشاركة جميع الفئات في رسم خطط التنمية ، كما ألغيت مؤخراً محاكم الأمن الاقتصادي وتحال كافة القضايا إلى القضاء المدني المتوافق مع التشريعات الدولية .

ج- تلافي النزاعات وتهيئة بيئة سلمية:

تلتزم سورية بقرارات الأمم المتحدة وتطالب بتنفيذها باستمرار وتعتمد مبدأ الحل السلمي في النزاعات الدولية لإعادة الحقوق حسب المواثيق الدولية ، كما أنها طرحت مبادرتها في مجلس الأمن الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة سلام دائم وخالية من أسلحة الدمار الشامل لتدعيم الأمن والاستقرار العالمي وتعتمد مبدأ السلام كخيار استراتيجي لحل النزاعات و تفادي الصراعات الإقليمية كما أيدت المبادرة العربية المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لحل النزاع في الشرق الأوسط .

د- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :

إن القانون السوري يتضمن المساواة بين الجنسين ولا يميز بينهما في الحقوق والواجبات وأتاحت التشريعات أمام المرأة جميع الفرص المتساوية في التعليم والعمل وبناء المجتمع وشغل الوظائف وتقلد المناصب العليا والمشاركة في المؤسسات المختلفة كالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي إطار تدعيم دور المرأة في الحياة الاقتصادية وخاصة في الريف فقد أولت العديد من مشاريع التنمية في سورية مكونات خاصة للمرأة وذلك بزيادة دورها في الحياة الاقتصادية من حيث محو أميتها وتعليمها وتنظيم

الدورات التعليمية والتدريبية لها على الأعمال المنزلية والأعمال الأخرى المولدة للدخل ومنحها القروض اللازمة لممارسة بعض النشاطات الإنتاجية.

وقد كان التقييم ايجابياً للنتائج العملية التي حققتها هذه المشروعات حسب النتائج العملية التي أصدرتها الجهات المانحة للقروض التنموية كصندوق إيفاد (الذي يساهم مع الصندوق العربي بخمسة مشروعات تنموية) .

الالتزام الثاني

السياسات والإجراءات التي اتخذت لاستئصال الفقر والقضاء على عدم المساواة، ولتحسين الفرص المادية والاقتصادية للجميع للحصول على الأغذية.

أ +ب – السياسات النوعية والتدخلات الموجهة لتوليد الدخل وفرص العمل لفقراء المناطق الحضرية والريفية:

أولت سورية موضوع الفقر أهمية خاصة وسعت بكافة الطرق للإسراع في عملية تنمية الريف والسعي الحثيث لعدالة توزيع الدخل على مستوى المناطق من خلال تنفيذ ما يلي :

- تخديم المناطق المحيطة بالمدن الرئيسية وذات الكثافة السكانية بالخدمات المختلفة من طرق ومدارس ومستوصفات – وشبكات اتصالات وكهرباء ومياه نظيفة وغيرها للمساهمة في رفع المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي لسكان هذه المناطق.
- تقديم الخدمات اللازمة للمناطق الريفية (كهرباء ، مياه ، هاتف ، مدارس وغيرها) وذلك في إطار الحد من الفوارق بين الريف والمدينة .
- تطوير الإنتاج الزراعي من خلال تأمين الإمكانيات المادية لسكان الريف لتأمين مستلزمات الإنتاج أو لشراء الأصول الثابتة من خلال القروض الميسرة القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى.
- زيادة رقعة الأراضي الزراعية من خلال عمليات الاستصلاح بهدف زيادة المساحات المستثمرة أو لزيادة الإنتاجية في وحدة المساحة (التوسع الأفقي والرأسي).
- اعتماد مشاريع التنمية الزراعية في العديد من المناطق والتي تتضمن استصلاح الأراضي وتأمين الطرق والمياه والقروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لتحسين أوضاع الأسر الريفية .
- دعم المنتجين بالتمويل بقروض ميسرة لمساعدتهم على تأمين مستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة .
- تأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة بموجب القانون ٧١ لعام ٢٠٠١ والتي تقوم بمنح القروض للعاطلين عن العمل وبفائدة منخفضة (٢-٤%) لإقامة مشاريع أسرية واستثمارية صغيرة مولدة للدخل في كافة المجالات الاقتصادية
- تأمين المواد الغذائية إلى مواقع التجمعات السكانية في المناطق البعيدة .
- الاستمرار بدعم مادة الخبز التي تعتبر الغذاء الرئيسي للمجتمع دون تحديد كميات بهدف تامين الاحتياجات الرئيسية للسكان .
- توزيع كمية محددة بمعدل ١/كغ من السكر و٠,٥ /كغ من الرز شهرياً للفرد بأسعار تقدر بحدود ٦٠% من سعرها الحر لتامين جزء من احتياجات الفرد من السلعتين الهامتين اللازمتين للأمن الغذائي

ج- المخصصات المكرسة لقيام شبكة الأمان الاجتماعي إن وجدت بما يلبي احتياجات الفقراء بمن فيهم المصابين بفيروس المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة

- لا توجد شبكة أمان اجتماعي محددة المعالم ولكن يتم تقديم بعض السلع المدعومة سعرياً.
- مع أن العاملين في الدولة وفي القطاع الخاص يخضعون على الأغلب إلى نظام التأمينات الاجتماعية أو نظام التأمين والمعاشات ، حيث يقتطع نسبة محددة من رواتبهم لهذا الغرض ، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من المنظمات المهنية والنقابية التي ترعى حقوق العاملين والمنتسبين إليها وتدافع عن حقوقهم وتقدم لهم التعويضات المناسبة فيما يخص إصابات العمل التي يتعرضون إليها ، وكذلك تقوم بمساعدتهم صحيا واجتماعيا وتقدم لهم الإعانات اللازمة وذلك حسب أنظمتها الداخلية ، ولا يخفى لدينا دور الجمعيات الإنسانية والخيرية في هذا المجال والتي تقدم الكثير من المساعدات للأسر الفقيرة والمعدمة .
- يتم تقديم بعض المواد الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي للعاملين في المشروعات التنموية والمستفيدين منها لمساعدتهم في تامين بعض احتياجاتهم ريثما تنتهي المشروعات ويصبح المستفيدين منها قادرين على تامين احتياجاتهم .
- أقامت الحكومة بعض المراكز الصحية لتامين الرعاية الصحية للمصابين بنقص المناعة علماً هذا المرض غير منتشر في سورية .

ب- الإجراءات التي اتخذت لضمان فرص الحصول على التعليم الأساسي وخدمات الرعاية الصحية الأولية:

يعتمد النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في سورية على إتاحة الفرصة لجميع السكان في التعليم وفي تأمين الخدمات الصحية وذلك من خلال :

- إلزامية التعليم الأساسي حتى المرحلة الإعدادية
- اعتماد مجانية التعليم في كافة المراحل (الابتدائية، الإعدادية، الثانوية، الجامعة)
- إحداث الجامعة الافتراضية والتعليم الموازي والتعليم المفتوح إضافة للسماح بإقامة الجامعات الخاصة حيث تم افتتاح جامعتين لتاريخه .
- تنظيم إقامة دورات محو الأمية في التجمعات والمعامل والمصانع والقرى للحد من عدد الأميين وغير الملمين بالقراءة والكتابة .
- إقامة العديد من المعاهد والثانويات الفنية لتشجيع التعليم الفني ومنح الرواتب الرمزية في بعضها لتشجيع الطلاب على الاستمرار بالتعليم .
- إقامة العديد من مراكز التدريب المهني لتعليم العديد من المهن للسكان لمساعدتهم في تأمين فرص العمل .
- إحداث المستوصفات الصحية في العديد من المناطق وخاصةً في المناطق ذات الدخول المنخفضة.
- زيادة أعداد المستشفيات الحكومية المجانية وزيادة عدد الأطباء والأسرة في هذه المستشفيات.
- تنفيذ حملات التلقيح ضد الأمراض السارية والمعدية وإجراء التلقيحات للأطفال والنساء من خلال المراكز الصحية الحكومية الثابتة والمتنقلة وحسب ما تقتضيه الحاجة .

ونتيجة الاهتمام بالموضوعات المذكورة أعلاه فقد تحققت بعض الخطوات الإيجابية مثل انخفاض معدل الوفيات وزيادة نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه شرب مأمونة في الريف و إنخفاض نسبة الأمية بشكل ملحوظ.

الالتزام الثالث :

الإجراءات التي اتخذت لإتباع ممارسات إنمائية مستدامة وتشاركية في المجالات الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر

أ-السياسات والإجراءات الرامية إلى تكثيف الإنتاج الغذائي وتنويعه:

تهدف كافة الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتنويعه وبما يتناسب مع قدرة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من الهدر والاستنزاف لضمان إنتاج غذائي مستدام، كما يتم تطبيق مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات الزراعية والتركيز من خلالها على المكافحة الحيوية لضمان سلامة المنتجات والحد من التكاليف والمحافظة على البيئة، وقد أثمر العمل في هذا المجال إلى التخلي عن المكافحة الكيميائية على بعض المحاصيل مثل الحمضيات منذ عام ١٩٩٣ / من خلال الاعتماد على المكافحة الحيوية، إضافة إلى الاعتماد المتزايد على هذه المكافحة على الزيتون والتفاح والقطن وفي الغابات واستمرار التجارب لاعتماد المكافحة الحيوية على محصولات أخرى .

وقد تم تبني مشروعات نموذجية في بعض المناطق وتشجيع المنتجين على الاستفادة منها للمساهمة في تطوير وتنويع إنتاجهم (مشاريع التنمية الزراعية في معظم المناطق – البرنامج الخاص للأمن الغذائي ،مشروعات من برنامج التلفود ،الاستفادة من عائدات المساعدات الدولية في إقامة مشروعات للتنمية كالمساعدات اليابانية لزيادة إنتاج الغذاء وغيرها)

كما يتم تطوير الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها من خلال التوسع المبرمج في التحسين الوراثي للسلالات الحيوانية المختلفة وتأمين مستلزماتها.

ب- الإجراءات الرامية إلى مكافحة الأخطار البيئية على الأمن الغذائي:

أولت سورية اهتماماً متزايداً بموضوع البيئة والمحافظة عليها ونشر الوعي حيال الموضوعات المتعلقة بذلك والحد من المخاطر المهددة لها من خلال:

- مكافحة التصحر بزيادة الغطاء النباتي في البادية السورية وزراعة الغراس الرعوية في المحميات والبالغ عددها حالياً /٦٤/محمية بمساحة نحو /٩٧٠/ألف هكتار
- إنتاج بحدود /١٥/ مليون غرسة رعوية وجمع /٢٨٥/ طن من البذور الرعوية واستزراعها في البادية
- إنتاج الغراس المثمرة وتوزيعها على المنتجين بأسعار رمزية لتأمين مصادر عيش للمنتجين وزيادة الرقعة الخضراء.
- تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي وبأجور تشجيعية للمنتجين وزراعتها بالأشجار الملائمة لها بيئيا"والتركيز على ذلك في الزراعات البعلية للمحافظة على الموارد المائية .
- التركيز على زيادة المساحات المحرجة للمحافظة على البيئة في المواقع المختلفة إضافة إلى إنتاج وتوزيع الغراس الحراجية (١٥ مليون غرسة سنوياً) وبأسعار تشجيعية لزراعتها في المواقع المناسبة .

- تطوير التنوع الحيوي والأصول الوراثية في المحميات الحراجية وصيانتها واستثمارها والبالغة حالياً /١٣/ محمية بمساحة /٢٨٨/ ألف هكتار.
- إنشاء البنوك الوراثية في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية للمحافظة على الأصول الوراثية .
- تنفيذ مشروع يهتم بالتنوع الحيوي بالتعاون بين الهيئة العامة للبحوث الزراعية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) .
- تشجيع الاستخدام الأمثل للموارد المائية والتوسع في الزراعة المروية في الأحواض المائية ذات الفائض والمتجدد المائي .

ج- نقل التقانات الزراعية واستخدامها:

تتم عملية نقل التقانات الزراعية من مراكز البحوث الزراعية إلى حقول المزارعين من خلال برامج إرشادية متخصصة للمحاصيل الزراعية. وقد فاق عدد الوحدات الإرشادية الألف وحدة موزعة على كافة محافظات ومناطق القطر. كما يتم التنسيق بين وزارة الزراعة وبعض الجهات الدولية البحثية للمساهمة في نقل بعض التقانات المدخلة من الدول الأخرى، وعلى سبيل المثال ما نفذه مشروع المشرق والمغرب من نقل للتقانات التي تساهم في تكامل الإنتاجين النباتي والحيواني في المناطق الجافة في سورية وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية (إيكاردا). كما أن معظم المشاريع العاملة في مجال التنمية تحتوي على مكون أساسي يهتم بالإرشاد ونقل التقانات.

د- وضع خطط للتنمية الريفية المتكاملة وتنفيذها:

تركز السياسات الحكومية على التنمية الشاملة التي تستهدف الفئات الفقيرة المحدودة الدخل لرفع مستواها المعاشي وتأمين الفرص والظروف الملائمة لزيادة دور هذه الفئة في التنمية الاقتصادية وتعزيز دور المرأة وتوفير فرص عمل للجميع.

ومن الإجراءات التي تتخذها سورية في هذا المجال:

- اعتماد مشاريع التنمية الزراعية في العديد من المناطق والتي تتضمن استصلاح الأراضي وتأمين الطرق والمياه والكهرباء والمستوصفات والمدارس والقروض لتنفيذ المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لتحسين وضع الأسر الزراعية .
- دعم المنتجين بالتمويل بقروض ميسرة لمساعدتهم على تأمين مستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة .

<u>الالتزام الرابع :</u>

الإجراءات التي اتخذت على المستوى القطري لضمان أن تؤدي السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة لتعزيز الأمن الغذائي

تطورت السياسات التجارية بشكل واضح لزيادة التبادلات التجارية على المستوى الإجمالي والزراعي وسمحت الأنظمة النافذة بزيادة دور القطاع الخاص في العملية التجارية وتشجيعه والغاء او تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الحياتية . وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد سمح للقطاع الخاص بالاتجار بالسلع الزراعية بشقيها النباتي

والحيوانـــي عـــدا تصدير بعض المحاصيل الاستراتيجية (القمح – القطن – التبغ) التي تقوم المؤسسات الحكومية بتصديرها . وينحصر دور الدولة حالياً فقط بمراقبة الموصفات وسلامة باقي السلع.

وتقـــوم الحكومة بتخصيص الأراضي لإقامة أسواق جملة للخضار والفواكه ومنح التسهيلات لإقامتها لتسهيل تداول المواد الغذائية .

كمـــا سعت سورية لإقامة علاقات تجارية ثنائية مع دول عربية شقيقة (الإمارات – الأردن – السعودية – لبنان) وأخـــرى أجنبية صديقة وكذلك انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي سيبدأ تطبيقها بشكل كامل في مطلـــع العام المقبل. إضافة إلى انتهاء اللجان الفنية من مفاوضات الشراكة السورية الأوروبية. كما تقدمت سورية بالطلب الرسمي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الالتزام الخامس:

الإجراءات التي اتخذت لتلافي الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان و التأهب لمواجهتها

– تم إحداث لجنة وطنية لمواجهة الكوارث لتقديم المساعدات اللازمة للسكان في حال حدوث الكوارث .

– تقوم وزارة الزراعة ومن خلال المراكز المناخية بإعلام المزارعين عن فترات توقع موجات الصقيع للقيام بتفاديها .

– تم إعداد مشروع استراتيجية لمكافحة الجفاف وإحداث نظام إنذار مبكر للتنبوء عن حالات الجفاف وتتم المتابعة لتامين التمويل اللازم له .

– تؤمن الحكومة السورية كافة المتطلبات اللازمة لمكافحة الجائحات المرضية النباتية والحيوانية من خلال تشكيل فرق تقصي الجائحات النباتية والتدخل عندما تصل الإصابة للعتبة الاقتصادية.

– نشر فرق الرعاية الصحية للثروة الحيوانية في مناطق تواجده مزودة بكافة المتطلبات البيطرية.

– إعداد نظام لمراقبة النباتات والحيوانات الداخلة والخارجة من الحدود السورية.

– الاســـتمرار فـــي شـــق الطرق الحراجية لمكافحة الحرائق في الغابات وزيادة عدد المخافر والخفراء الحراجيين وتوزيعهم في كافة مناطق الغابات.

– إبرام اتفاقيات للحجر الزراعي والبيطري مع الدول الأخرى ومراقبة ومكافحة الجراد الصحراوي، وهناك تعاون واسع بهذا المجال مع بعض المنظمات المعنية.

– توزيع المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي على الفقراء ومنعدمي الأمن الغذائي .

– تقديم المساعدات الطارئة للمناطق المنكوبة أو المتعرضة للظروف الجوية السيئة

الالتزام السادس :

الإجراءات التي اتخذت من أجل تشجيع تخصيص واستخدام استثمارات القطاعين العام والخاص على النحو الأمثل من أجل تعزيز الموارد البشرية والنظم الغذائية والزراعية والسمكية والحرجية المستدامة

أ- حصـــة تنمـــية الموارد البشرية في الميزانية الوطنية وبيان تأثيرها على تطوير المدارس الابتدائية والثانوية والتعليم العالي:

تشـــكل موازنـــة التعليم بكافة مراحله ومستوياته المختلفة بحدود / ١٥ % / من الموازنة العامة للدولة . وقد بلغ عدد المدارس للعام ٢٠٠٢ الابتدائية /١١٩٩٧/ مدرسة – الإعدادية والثانوية /٣٢٨٩/ . وتنشر المدارس بمختلف مستوياتها في القرى والنواحي والمدن إضافة إلى إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية كما تتوفر بعض المدارس المتنقلة لتامين التعليم لأبناء البدو الرحل لمساعدتهم في متابعة تعليمهم .

وتضمنت الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١-٢٠٠٥ زيادة معدلات نمو التعليم بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ بنسبة نمو ســنوية بحدود ٠,٧ % في التعليم الابتدائي و٢,٦ % في التعليم الإعدادي و٣% في التعليم الثانوي و ٧,١ % في التعليم المهني و١٦,٤% في التعليم المتوسط و٧,١% في التعليم الجامعي .

ب-حصة الزراعة ومصايد الأسماك وبرامج الأمن الغذائي من الميزانية الوطنية:

بلغت حصة الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والري بحدود ١٤% من الاستثمارات الإجمالية المحددة في الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١-٢٠٠٥)

ج- طبيعة وحجم الاستثمارات في البنى الأساسية الرامية إلى زيادة فرص الدخول إلى الأسواق والحصول على الأغذية

إن البيانات المتاحة لا تتضمن مثل هذه التفصيلات وهناك التداخل في العديد من المجالات التي يمكن أن تؤثر في ذلــك على المستوى الإجمالي ونورد فيما يلي لمحة عن الاستثمارات العامة المتضمنة في الخطة الخمسية التاسعة للقطاعيــن الخــاص والعام ونسبة القطاعات المختلفة فيها حيث بلغت الاستثمارات الإجمالية خلال سنوات الخطة المذكــورة بحــدود ١٢١٠٢٠٠/ مليون ليرة سورية تعادل نحو ٢٤٢٠٤/ مليون دولار وتوزعت نسب القطاعات المختلفة : الزراعة ١٤,١% – الصناعة ٢٩,٣ % – الكهرباء والماء والبناء والتشييد ١٥% – التجارة ٣,١% – النقل والمواصلات ١٤,٦% – المال والتامين والعقارات ١٠,٣% – الخدمات الاجتماعية الشخصية ١٣,٦% .

د-المبادرات التي اتخذت والموارد المخصصة لتشجيع استحداث ونقل التقانة بهدف تحسين الإنتاج

تقــوم الحكومــة السورية بتطوير الإرشاد الزراعي ليشمل البعد البيئي والبعد الاقتصادي من خلال تصميم برامج إرشــادية واقعية من البيئة ومن واقع المشاكل الزراعية المحلية معتمداً على تطبيق نتائج البحوث العلمية الزراعية وعلــى الاحــتكاك المباشــر والمستمر مع الوسط الريفي، إضافة إلى دعم الوحدات الإرشادية لتنفيذ عمليات نقل التقانات الحديثة للمزارعين ، وتطوير التعليم والتأهيل والتدريب لتوفير الكوادر البشرية لتنفيذ ذلك وشكلت الموارد المخصصة للمجالات المذكورة في عام ٢٠٠٤ النسب التالية من إجمالي الموارد المخصصة لوزارة الزراعة :

البحوث العلمية الزراعية بحدود ٩%

التعليم الزراعي والتدريب بحدود ٤%

الارشاد الزراعي بحدود ٣%

هـ استراتيجيات الإدارة المستدامة لتجمعات المياه والاستثمارات ذات الصلة

ركــزت اســتراتيجية التنمــية الزراعية في سورية على تطبيق تقنيات الري الحديث والاستفادة القصوى من تقنية حصــاد المياه، إضافة إلى الاستمرار بتنفيذ البحوث الزراعية لتحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل الزراعية حسب طــرق الــري المختلفة واختيار المحاصيل التي تحقق أفضل العوائد من استخدام وحدة المياه بما يضمن الاستفادة المثلى من الموارد المائية المتجددة والمتاحة.

وتقوم وزارة الري بالإشراف على الموارد المائية وتخصيص الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة عليها .

و- التدابير التي اتخذت لمكافحة إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي على المستوى القطري

تتخذ سورية كافة الإجراءات الفنية والقانونية الكفيلة بحماية الغابة سواء من العوامل البشرية أو الطبيعية.

وتقوم بتنفيذ عدة مشروعات استثمارية بهدف زيادة الغطاء النباتي الحرجي من خلال التحريج الاصطناعي وإنتاج الغراس الحراجية وزراعتها في المواقع الجديدة أو المواقع الاخري لاستبدال التالف والمحترق والتوزيع على البلديات وللمزارعين بأسعار رمزية .

حيث تعمل على شق الطرق الحراجية وتامين الآليات والوسائل اللازمة عند وقوع الحرائق، كما أقامت العديد من المخافر الحراجية لمنع المخالفات المرتكبة بحق الغابة وإحالة المخالفين للقضاء.

كما سيتم تعديل قانون الحراج رقم /٧/ لعام ١٩٩٤ بما يتناسب مع الاستثمار الأمثل للموارد الحراجية .

الالتزام السابع :

الخطوات التي اتخذت لتيسير تنفيذ خطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

- قامت وزارة الزراعة بالاستفادة من مساعدة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة / الفاو/ بإعداد استراتيجية للتنمية الزراعية .
- أقرت الحكومة السورية توجهات استراتيجية التنمية الزراعية لعام ٢٠١٠ التي تهدف إلى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين دخول العاملين في المجال الزراعي مع المحافظة على الموارد ومنع استنزافها ، وحددت السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذها كما تم تضمينها للبرامج المادية والزمنية لفروع الإنتاج الزراعي وتامين مستلزماته والخدمات المساعدة لذلك وغيرها .
- تنفيذ العديد من مشروعات التنمية لزيادة إنتاج الغذاء وتوفير فرص عمل لسكان الريف وللعاملين في القطاعات الرديفة (تجارة – نقل وغيرها) .
- الاستفادة من المشروعات الممولة من منظمة الأغذية والزراعة مثل البرنامج الخاص للأمن الغذائي والتلفود وغيرها
- الاستفادة من المساعدات الغذائية المقدمة من برنامج الغذاء العالمي .
- الاستفادة من مساعدات الدول الاخري كمنح زيادة إنتاج الغذاء (المنح اليابانية KR2) لتامين بعض التقانات الحديثة للمساهمة في زيادة إنتاج الغذاء .
- متابعة الاتصال مع الجهات المانحة لتامين المساعدات الفنية والمادية للمساهمة في تنفيذ مشروعات لزيادة الغذاء وتوفير احتياجات السكان من الغذاء .
- استمرار عمل اللجنة الوطنية التي تشكلت من عدة وزارات بعد مؤتمر الغذاء العالمي الذي انعقد في عام ١٩٩٢ لمتابعة مقررات والتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية .
- إرسال التقارير الدورية لمنظمة الأغذية والزراعة عن التقدم الحاصل في تنفيذ الالتزامات المقررة .

الأمن الغذائي والمؤشرات ذات الصلة

المؤشرات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المصدر
1- مؤشرات الأمن الغذائي									
- توافر الأغذية									
المعدل اليومي لمتحصلات الطاقة الغذائية للفرد (سعيرة /يوم)	3019	3019	3019	3043	3043	3043	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الزراعة
الرقم الإشاري لإنتاج الأغذية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
معدلات الاكتفاء الذاتي من الأغذية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
إمدادات الحبوب للفرد (القمح بشكل اساسي) (كغ/فرد /سنة)	173	173	173	178	178	178	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الزراعة
إمدادات البروتينات الحيوانية للفرد (غ/يوم)	20.8	20.8	20.8	20.7	20.7	20.7	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الزراعة
قيمة الواردات الغذائية إلى إيرادات الصادرات *%		15.9	21.1	17.6	12.9	11.4	10.0	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء
معدل خدمة الدين	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
قيمة الاستثمارات الإجمالية في الزراعة (مليون دولار الأمريكي) بأسعار سنة ٢٠٠٠	498.1	501.0	486.8	444.6	488.6	1073.4	1100.1	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء
- استقرار الأغذية									
الرقم الإشاري لأسعار الأغذية (الرقم القياسي لأسعار التجزئة للمواد الغذائية %)	غير متوفر	غير متوفر	120	106	100	105	103	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء
الرقم الإشاري لتقلب إنتاج الأغذية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
معدل الاحتياجات الغذائية الطارئة إلى الاستهلاك المحلي للأغذية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
عدم استقرار عائدات التصدير (الرقم القياسي لقيمة الصادرات الإجمالية بسنة إلى سنة الأساس ٢٠٠٠)*	85.3	83.5	61.6	73.9	100.0	112.5	146.1	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء
- الحصول على الأغذية									
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	9.8	5	6.7	-3.5	0.6	3	3		المكتب المركزي للإحصاء
النصيب الحقيقي للفرد في السنة من الناتج المحلي	6.8	6.6	6.4	6.3	6.1	6	5.8		المكتب المركزي للإحصاء
رقم جيني الاشاري لتوزيع الدخل									
النسبة المئوية للسكان مادون خط الفقر القطري									
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم									
النسبة المئوية للدخل الذي ينفق على الأغذية									
الرقم الاشاري لاسعار المستهلكين									
تقديرات عدد ناقصي التغذية						غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
النسبة المئوية لناقصي التغذية من السكان						غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	
النسبة المئوية للاطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن	12.1	12	11.8	11.6	11.3	11	10.9		المكتب المركزي للإحصاء

نسبة الاطفال دون سن الخامسة المصابين بالتقزم	12	12	12.1	12.1	12.2	12.2	12.3		المكتب المركزي للاحصاء
نسبة الاطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال	3	2.8	2.8	2.7	2.5	2.4	2		المكتب المركزي للاحصاء
2- المؤشرات الاجتماعية									
الاجل المتوقع عند الولادة (السن)	67	67	68	69	70	70	70		المكتب المركزي للاحصاء
معدل وفيات الاطفال دون سن الخامسة	41.7	40	35	29	29	25	20.2		المكتب المركزي للاحصاء
صافي معدل الالتحاق بالمدرسة في التعليم الابتدائي للاطفال في سن ٥-١٢	98	99	98	99	99	99	99		المكتب المركزي للاحصاء
معدل الاناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي	87	87.7	88.8	88.3	88.7	89.4	89.5		المكتب المركزي للاحصاء
معدل الالمام بالقراءة والكتابة للبالغين : ذكور	89	90	91	93	93	93	92.5		المكتب المركزي للاحصاء
اناث	72	75	75	78	78	78	78.7		المكتب المركزي للاحصاء
العدد الاجمالي للاطباء والممرضات والعاملين الصحيين الاخرين لكل ١٠٠٠٠٠ شخص	505	552	569.2	464.6	475.9	492.5	509.2		المكتب المركزي للاحصاء
معدل وفيات الاطفال	3.1	3	2.9	2.9	2.6	2.3	2.1	1.8	المكتب المركزي للاحصاء
معدل وفيات الامهات	107	100	95	90	71	70	65.4		المكتب المركزي للاحصاء
معدل اصابة البالغين بالامراض									
معدل وفيات البالغين من الذكور	0.49	0.47	0.46	0.44	0.43	0.42	0.42	0.41	المكتب المركزي للاحصاء
معدل وفيات البالغين من الاناث	0.48	0.47	0.45	0.43	0.42	0.41	0.41	0.4	المكتب المركزي للاحصاء
3- مؤشرات الامراض المعدية /وفيروس نقص المناعة البشرية متلازمة نقص المناعة المكتسبة									
معدل الوفيات بسبب الامراض المعدية %									
معدل الوفيات بسبب فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة (%)									
النسب المئوية للايتام من السكان (%)									
النسب المئوية للاسر التي يرأسها أطفال (%)									
متوسط عمر رب الاسرة (السن)									
معدل السكان المصابين بفيرومن المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسبة) (%)									
4- الاقتصاد والتجارة									
نسبة مجموع الواردات بحسب القيمة ، فيما عدا الأسلحة من البلدان النامية وأقل البلدان نموا المعفاة من الرسوم الجمركية(أ)									
متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية (أ)									

تقديرات الدعم للزراعة كنسبة متوية من الناتج المحلي الإجمالي(أ)										
نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة على بناء القدرات في مجال التجارة%(أ)										
حصة الصادرات الأولية (القيمة) في إجمالي عائدات الصادرات (%) *	83.0	80.5	77.4	83.6	81.7	81.9	78.9	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء	
حصة الصادرات المصنوعة (القيمة) في إجمالي عائدات الصادرات (%) *	13.8	15.8	17.1	12.0	13.0	13.4	16.5	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء	
معدلات التبادل التجاري(قيم الواردات /قيم الصادرات)(%)*	134.5	102.9	134.8	110.6	86.7	101.6	74.6	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء	
معدلات التبادل التجاري التي تحقق إيرادات خارجية في مجال الزراعة	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	المكتب المركزي للإحصاء	
5- استدامة الموارد الطبيعية										
نسبة مساحة أراضي الغطاء الحرجي(%)	2.7	2.8	2.9	2.9	3	3	3.1	3.2	وزارة الزراعة	
نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي(%)	2.2	2.2	2.4	2.5	2.5	2.8	6.4	6.6	وزارة الزراعة	

*: هذا على أساس أن السعر الرسمي للدولار كان ١١,٢٥ ل.س للمستوردات و١١,٢ ل.س للصادرات منذ عام ١٩٨٧ واعتباراً من عام ٢٠٠٠ أصبح ٤٦,٥ ل.س للمستوردات و٤٦ ل.س للصادرات.
(أ): تنطبق على البلدان المتقدمة